

٦ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٢٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩ / صفر / ١٤٢٧ هـ الموافق  
٢٩ / ٣ / ٢٠٠٦ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة  
القضاة احمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و  
أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح  
التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء بأسم الشعب  
وأصدرت قرارها الاتي:

- المدعي - المميز - رئيس ديوان الوقف السني - اضافة لوظيفته  
المدعى عليهم - المميز عليهم - ١ - ورثة طالب عبدالعباس  
٢ - صبيح خلف صدام  
٣ - الشخص الثالث عبد سلمان حسين

ادعى المدعون والشخص الثالث لدى محكمة بداءة البصرة بالدعوى المرقمة  
١٧٢٠ / ب / ٢٠٠٤ بأنه سبق وان احيل الملك تسلسل (٢ / ٢١٢) مناوي باشا  
بموجب معاملة الاستبدال المستندة الى موافقة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية  
/ الدائرة القانونية بكتابتها المرقم (١٩٨٦٦) في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٣ على السيد  
طالب عبد العباس مورث المدعين (المميز عليهم) والشريك الرابع صبيح خلف  
صدام وقد تم في حينه دفع نصف بدل الاستبدال البالغ (٩٣٥٠٠) ثلاث  
وتسعون الف وخمسمائة دينار بموجب الوصل المرقم (١ / ١٨ / ٢٦٣٠) في

(يتبع)



١٩٨٣/١٠/٢ وكذلك بدل الانتفاع البالغ خمسة الاف دينار وستمائه وعشره  
دنانير بموجب الوصل المرقم (٢٦٣٠١٨/٢) في ١٩٨٣/١٠/٢ وتم تزويد  
مورث المدعين مع شركاءه بكتاب الى مديرية التسجيل العقاري في البصرة  
برقم (٣٦٢٣) في ١٩٨٣/١٠/٢ والصادر عن دائرة المدعى عليه اضافة  
لوظيفته وتمت تمشية معاملة تحويل جنس العقار من ارض زراعية الى ارض  
سكنية استناداً الى قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (٢٢٢) لسنة  
١٩٧٧ الذي كان نافذاً في حينه بموجب قرار لجنة تنفيذ القرار في الهيئة  
العامة للإصلاح الزراعي في البصرة المرقم (٢٤) في ١٩٨٣/١٠/١١  
أصدرت دائرة المدعى عليه كتابها المرقم (٧٧٤) في ١٩٨٤/٣/١١ والذي  
ينص على الغاء معاملة الاستبدال ونفذت مديرية التسجيل العقاري في البصرة  
مضمون الكتاب و إلغاء معاملة الاستبدال .. عليه طلب المدعون من المحكمة  
تعيين يوم للمرافعة وتبليغ المدعى عليه بنسخه من عريضة الدعوى والحكم  
بتسجيل العقار موضوع الدعوى بأسم المدعين وتحميل المدعى عليه  
المصاريف والاعتاب . قررت محكمة بداءة البصرة في جلستها المؤرخة  
٢٠٠٤/٩/٦ إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للنظر فيها حسب  
الاختصاص الوظيفي وسجلت الدعوى لدى محكمة القضاء الاداري بالعدد  
(٧٥/قضاء اداري/٢٠٠٤) والتي قررت انها غير مختصة بالنظر في الدعوى  
وظيفياً فأحالت الدعوى الى هيئة تعيين المرجع فأصدرت الهيئة المذكورة

المحكمة  
الاتحادية  
العليا (يتبع)



٦ / اتحادية / تمييز / ٢٠٠٦

اعلام / ٢٥

قرارها المرقم (٥/هيئة تعيين المرجع/٢٠٠٤) في ٢١/١٢/٢٠٠٤ قرارها بأحالة اضرارة الدعوى الى محكمة القضاء الاداري للنظر فيها حسب الاختصاص الوظيفي. فأصدرت المحكمة المذكورة حكماً بتاريخ ١/٢/٢٠٠٦ بعدد (٧٥/قضاء اداري/٢٠٠٤) قررت فيه الغاء كتاب المدعى عليه المرقم (٧٧٤) في ١١/٣/١٩٨٤ المتضمن الغاء معاملة الاستبدال للعقار المرقم (٢١٢/٢) مناوي باشا وتحميلها الرسوم والمصاريف واتعاب المدعين والشخص الثالث .

ولعدم قناعة المدعى عليه بالحكم المذكور طعن به تمييزاً بلائحته المؤرخة ٢٠/٢/٢٠٠٦ طالباً جلب اضرارة الدعوى وتدقيقها تمييزاً ومن ثم نقض القرار الاداري ومن ثم رد الدعوى لاسباب الواردة في لائحته التمييزية .

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان محكمة القضاء الاداري قررت الحكم بالغاء كتاب المدعى عليه مديرية الاوقاف والشؤون الدينية لمحافظة البصرة المرقم (٧٧٤) في ١١/٣/١٩٨٤ المتضمن طلباً من مديرية التسجيل العقاري في البصرة بالغاء معاملة استبدال العقار (٢١٢/٢)

(يتبع)





٦ / اتحادية/تميز / ٢٠٠٦

اعلام / ٢٥

مناوي باشا وذلك لعدم وجود سند قانوني لطلب الغاء معاملة الاستبدال بعد ان جرت وفقاً للقانون وما تسجيل العقار باسماء المدعين في دائرة التسجيل العقاري الا اجراء شكلي لا يؤثر على الملكية .  
وبما ان قرار محكمة القضاء الاداري جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز اضافة لوظيفته رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في ٢٩/صفر/ ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/٣/٢٩ .

  
مدحت المحمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

